ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

أكبر من ترامب ونتنياهو

ناصر قنديل

– جاء الإخراج الأميركي للقاء دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو بمثابة إذلال لرئيس حكومة الاحتلال؛ فلا صورة رسمية وزعها البيت الأبيض، ولا صحافة دُعيت إلى المكتب البيضاوي قبل الاجتماع أو بعده، ولا استقبال لنتنياهو عند المدخل، ولا تصريح مشترك؛ بل دخول من باب جانبي وبيان مقتضب جمع اللقاء باجتماع ترامب مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، ووصف اللقاءين معاً بأنهما «إيجابيان ومثمران».

– قرأت «واشنطن بوست» المشهد تحت عنوان عودة نتنياهو إلى «ترامب المتشكك»، وتحدثت عن اتساع المسافة بين رغبة رئيس الحكومة الإسرائيلية في مواصلة الحرب، وسعي الرئيس الأميركي إلى فتح طريق التسوية. أما «أكسيوس» فوصفت نتنياهو بأنه وصل إلى واشنطن منقوص القوة والنفوذ، فيما ركزت «رويترز» على انزعاج ترامب من محاولة ضيفه استخدام المعلومات عن المنشأة النووية الإيرانية لدفعه نحو التصعيد. ورأت «أسوشيتد برس» في الزيارة محاولة لترميم العلاقة قبل الانتخابات الإسرائيلية.

– لذلك بدا وصف نتنياهو الاجتماع بأنه «من أفضل اللقاءات» محاولة منفردة لتعويض مشهد حجب فيه البيت الأبيض عنه صورة الحليف المميز. لكن المسألة أكبر من علاقة رجلين، وأبعد من غضب ترامب أو قلق نتنياهو؛ فهي تمس مستقبل مشروع إقليمي كان الرجلان يمثلان آخر فرصة لإنقاذ هيبته واستعادة مكانة أيام مضت، يوم كان حصاد الحكومتين واحداً: "إسرائيل" تغيّر المنطقة بحروبها، وأميركا تستثمر التفوّق الإسرائيلي في تثبيت هيمنتها بأكلاف محدودة.

– جاءت الأحداث لتضع هذه الشراكة أمام امتحانات قاسية. هل لا تزال "إسرائيل" قادرة على خوض حرب منفردة؟ وهل تستطيع أميركا تحقيق مصالحها عبر الحرب؟ وهل يمكن التوصل إلى اتفاق مع إيران يضمن في الوقت نفسه المصالح الأميركية والشروط الإسرائيلية؟

– أظهرت الحرب أن "إسرائيل" تستطيع بدء مواجهة بعيدة المدى، لكنها لا تستطيع مواصلتها منفردة. فهي تحتاج إلى المعلومات الاستخبارية الأميركية، وطائرات التزوّد بالوقود، والذخائر الهجومية، وقبل ذلك كله إلى صواريخ الدفاع الجوي الأميركية. وخلصت دراسة نشرتها «سمول وورز جورنال» إلى أن مخزون الصواريخ الاعتراضية الإسرائيلي تعرّض لاستنزاف حرج، وأن اعتماد "إسرائيل" على الإمداد الأميركي صار مكشوفاً، بينما لم يُقضَ على البرنامج الصاروخي الإيراني ولم يُفتح مضيق هرمز. أما معهد الحرب الحديثة في «ويست بوينت»، فاستنتج أن الذخائر لم تعد مجرد أدوات عسكرية، بل التزامات سياسية محدودة يجب توزيعها بين الجبهات والحلفاء. وهذا يعني أن المشكلة ليست أن ترامب يمنع نتنياهو من خوض الحرب التي يريدها، بل أن "إسرائيل" فقدت عملياً القدرة على خوضها من دون أميركا. وقد قال وزير الحرب الإسرائيلي يسرائيل كاتس إن "إسرائيل" تريد ضرب منشآت الطاقة الإيرانية، لكن واشنطن لا توافق، خشية رد إيراني على دول الخليج(الفارسي) يؤدي إلى أزمة نفط عالمية. هنا يسقط مفهوم استقلال القرار الإسرائيلي: تستطيع تل أبيب اقتراح الحرب وبدء بعض فصولها، لكن استمرارها وحدودها وأهدافها الكبرى تبقى في يد واشنطن.

– في المقابل، اكتشف ترامب أن امتلاك القدرة على القصف لا يعني امتلاك القدرة على تحقيق المصلحة الأميركية. لم تفتح الحرب مضيق هرمز، ولم تسقط النظام الإيراني، ولم تنتزع اتفاقاً بالشروط الأميركية، لكنها رفعت أسعار النفط والبنزين، واستنزفت الذخائر، وعرّضت القواعد الأميركية ودول الخليج(الفارسي) للخطر. وقد وصف آرون ديفيد ميلر، الباحث في مؤسسة

كارنيغي والمفاوض الأميركي السابق، الحرب بأنها «حرب اختيار»، ورأى أن أي اتفاق ينتهي إلى تثبيت دور إيران ومكاسبها سيُقرأ إسرائيلياً كهزيمة استراتيجية. أما المعضلة الأميركيّة، فهي أن واشنطن تستطيع تدمير منشآت إيرانية، لكنها لا تستطيع منع إعادة بنائها إلى الأبد، أو إجبار إيران بالقوة على التخلي عن صواريخها وعلاقاتها الإقليمية، أو تأمين الملاحة في هرمز من دون تفاهم معها. ويصعب على أي اتفاق يحقق المصالح الأميركية المتمثلة بفتح هرمز وخفض أسعار الطاقة ووقف استنزاف القوات والذخائر أن يحقق في الوقت نفسه شروط نتنياهو؛ إنهاء التخصيب والبرنامج الصاروخي وعلاقات إيران بقوى المقاومة، مع إبقاء حرية العمل العسكري الإسرائيلي.

– يبدو أن توجه واشنطن إلى إنهاء الحرب بما يضمن فتح مضيق هرمز مشروط بفاتورة لبنانية تسددها أميركا من جيب "إسرائيل": التزام بالانسحاب من الأراضي اللبنانية وفق جدول زمني واضح، يُقدَّم إلى إيران ضمن ضمانات التسوية. وليس المقصود إعادة انتشار بلا مهل، ولا منحة للسلطة اللبنانية؛ وواشنطن لا تمانع أن تخسر السلطة قبل "إسرائيل" بعض رهاناتها ومكانتها، ما دامت الأولوية للمصلحة الأميركية. بهذا المعنى، يموّل ترامب حملة حزبه الانتخابية من الرصيد الانتخابي لنتنياهو. يحصل الجمهوريون على وقف الحرب، وفتح هرمز، وانخفاض أسعار النفط والبنزين، مقابل تنازل إسرائيلي يضرب صورة نتنياهو بوصفه زعيم الحرب والسيطرة الإقليمية. وهكذا تبدأ صيغة الشراكة الكاملة بالتصدع، وتجد واشنطن نفسها معنية بتذكير "إسرائيل" بمن يملك القرار، كما قال ترامب سابقاً إن نتنياهو «يعرف من هو السيد». فعندما تقع الخسارة، تدفع أميركا عادة من جيوب حلفائها. و"إسرائيل" لا تزال الحليف المفضل، ولذلك دفعت واشنطن مراراً من جيوب حلفائها في الخليج(الفارسي)؛ لكن عندما تصبح الفاتورة لبنانية، تضطر إلى الدفع من رصيد إسرائيل. وفي المقابل، تسعى واشنطن إلى تعويض "إسرائيل" بتوسيع اتفاقات التطبيع الخليجي. إلا أن هذا السعي غير مضمون النجاح، ولا توحي الظروف الراهنة بأنه قابل للتحقق قريباً. وهكذا يمكن أن يتحول الانسحاب من لبنان إلى ثمن واقعي لفتح هرمز، بينما يبقى التعويض الخليجي لـ"إسرائيل" مسعى أميركياً يصطدم بعقبات سياسية وإقليمية كبيرة.

– لكن التحول الأشد خطورة على "إسرائيل" لا يجري داخل المكتب البيضاوي، بل في الرأي العام الأميركي. فبحسب استطلاع «أسوشيتد برس–نورك»، يقول ٤٠٪ من الأميركيين إن بلادهم تدعم "إسرائيل" أكثر مما ينبغي، بعدما كانت النسبة ٢٧٪ قبل «طوفان الأقصى». وترتفع إلى ٥٨٪ بين الديمقراطيين. وحتى بين الجمهوريين، هبطت نسبة الذين يرون أن الدعم الأميركي لـ"إسرائيل" غير كافٍ من ٣٩٪ إلى ١٥٪. وأظهر مركز «بيو» أن النظرة الإيجابية إلى الحكومة الإسرائيلية انخفضت بين الجمهوريين من ٦٥٪ عام ٢٠٢٢ إلى ٥١٪ عام ٢٠٢٦، فيما لا ينظر إليها إيجابياً سوى ١٦٪ من الديمقراطيين. أما استطلاع «إيكونوميست يوغوف» المنشور يوم زيارة نتنياهو، فأظهر أن ٤٧٪ من الأميركيين يعدّونه مذنباً بجرائم حرب، وأن قرابة نصف الأميركيين يؤيدون توقيفه إذا دخل الولايات المتحدة. بحيث لم يعُد الاعتراض على "إسرائيل" محصوراً باليسار الجامعي والجناح الديمقراطي التقدمي، بل دخل إلى أوساط المستقلين، واليهود الأميركيين العلمانيين، وقاعدة «أميركا أولاً» الرافضة للحروب الخارجية. وما يتراجع ليس التحالف الأميركي الإسرائيلي حصراً، بل الجاذبية الإسرائيلية التي كانت تجعل دعم "إسرائيل" رصيداً انتخابياً مضموناً، وتحوّل نقدها إلى مخاطرة، بعدما أصبحت "إسرائيل" لدى قطاعات متسعة عبئاً أخلاقياً بسبب حرب الإبادة في غزة، وعبئاً اقتصادياً بسبب النفط، وعبئاً عسكرياً بسبب استنزاف الذخائر، وعبئاً سياسياً لأنها تبدو قابلة لجرّ أميركا إلى حروب لا تعرف واشنطن كيف تنهيها.

– نتنياهو يحتاج إلى الحرب، أو إلى استمرار خطرها، ليقول للإسرائيليين إنه الزعيم الوحيد القادر على حماية الدولة وإدارة العلاقة مع واشنطن. ويحتاج إلى صورة حميمية مع ترامب لترميم حجته التقليدية بأنه وحده يستطيع انتزاع ما تريده "إسرائيل" من أميركا. لذلك بالغ في وصف لقاء لم يمنحه البيت الأبيض صورة أو استقبالاً أو بياناً مستقلاً. أما ترامب فيحتاج، قبل انتخابات الكونغرس، إلى العكس: وقف الحرب، وفتح هرمز، وخفض البنزين، واستعادة شعار «أميركا أولاً». فقد هبط مؤشر ثقة المستهلك إلى ٩٠٫٨ نقطة، وارتفع متوسط سعر البنزين إلى نحو ٤٫١٠ دولارات، بينما أظهر استطلاع «رويترز–إيبسوس» أن ٦٢٪ من الأميركيين يعارضون الحرب على إيران، وأن ٦٣٪ يرون أنها تسير بصورة سيئة. وهنا تتشكل المعادلة الجديدة: كي يساعد ترامب حزبه على الفوز، يحتاج إلى مسار ينتهي بسقوط منطق نتنياهو، وربما بسقوط نتنياهو انتخابياً؛ وكي يفوز نتنياهو، يحتاج إلى إفشال التسوية وإدامة الحرب واستعادة صورة "إسرائيل" المهيمنة، ولو أدّى ذلك إلى إضعاف ترامب والجمهوريين في صناديق الاقتراع. وهذه ليست بالضرورة مؤامرة متبادلة لإسقاط أحدهما الآخر، بل تعارض موضوعيّ بين شروط النجاة السياسية للرجلين. لا يزال نتنياهو قادراً على المنافسة، وقد أظهر استطلاع للقناة ١٢ تعادله مع غادي آيزنكوت عند ٣٨٪ في تفضيل رئاسة الحكومة. لكن طريقه إلى الفوز يمر عبر استعادة صورة "إسرائيل" القوية التي تغيّر المنطقة، بينما يمر طريق ترامب إلى الفوز عبر إثبات أن أميركا تستطيع وقف الحروب لا الاستمرار فيها لحساب "إسرائيل".

– لهذا كان اللقاء أكبر من ترامب ونتنياهو. فما ظهر كأزمة في العلاقة الشخصية ليس إلا التعبير المباشر عن أزمة مشروع الهيمنة المشترك، حيث "إسرائيل" لم تعد قادرة على فرض نظام إقليمي بقوتها، وأميركا لم تعد قادرة على تحويل الحرب إلى استقرار بشروطها. والشرق الأوسط الذي خرج من حروب غزة ولبنان وإيران وهرمز لم يعد قابلاً لأن تعيده الغارات أو الصفقات الجزئيّة إلى زمن الهيمنة الذي مضى.

سقوط «اتفاق ٢٦ حزيران» الملغّم في أول اختبار للنوايا «الإسرائيلية»

حسن حردان

في اول اختبار لاتفاق ٢٦ حزيران الإطاري الهش في جنوب لبنان، انكشفت سريعاً النيات "الإسرائيلية" الخفية لـ "الاتفاق". فبينما كان الترويج لخرق دبلوماسي عبر ما يُسمّى "المناطق التجريبية" (مثل زوطر الغربية وفرون)، جاءت تصريحات رئيس حكومة الاحتلال "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو لتنسف هذه السردية من أساسها، مؤكداً بفظاظة سياسية أنّ جيشه المحتلّ لم يتراجع "ولو ملليمتراً واحداً"، وموضحاً أنّ الاختيار وقع على مناطق لم يكن فيها جيش الاحتلال أصلاً أو جرى التلاعب بجغرافيتها العسكرية. وتتكامل هذه الصدمة السياسية مع التقارير الميدانية وبيان الجيش اللبناني، الذي وثق استمرار التدمير الممنهج والنيران "الإسرائيلية" المباشرة التي تستهدف حتى وحداته المنتشرة حديثاً، لتضع البلاد والجيش أمام مشهد بالغ التعقيد.

أولاً: انكشاف خديعة الاتفاق الملغم في أول اختبار

سقوط خديعة "المناطق التجريبية": أثبتت الوقائع أنّ "المناطق التجريبية" لم تكن سوى إخراج مسرحي وهندسة سياسية تهدف إلى منح واشنطن "إنجازاً وهمياً"، بينما تحتفظ "إسرائيل" بالسيطرة النارية والاستراتيجية التامة. الاعتراف "الإسرائيلي" بعدم وجود قوات سابقة في تلك النقاط يفسّر طبيعة "الانسحاب الوهمي"؛ إذ أُعطي لبنان حق الانتشار في أراضٍ مدمّرة وخالية أساساً، تحت السيطرة المطلقة لتلال الاحتلال المجاورة.

فخ "الاتفاق الملغم": تشير المعطيات إلى أنّ لبنان وقع في فخ صيغة إطارية بالغة الخطورة جرى تسويقها باعتبارها ممرّاً للسيادة والعودة، بينما صُمّمت "إسرائيلياً" لتكون "شركاً أمنياً". الاتفاق خلا من أيّ جداول زمنية واضحة للانسحاب الشامل، وربط سيادة لبنان وحق عودة أهاليه بتحقيق الشروط الإسرائيلية التعجيزية (وعلى رأسها تفكيك بنى المقاومة)، مما حوّل الاتفاق إلى "غطاء شرعي" لاستمرار الاحتلال بصيغ جديدة وأقلّ كلفة على تل أبيب.

زجّ الجيش اللبناني في معترك غير متكافئ: يعكس بيان الجيش اللبناني حالة الاستنزاف الميداني التي يُراد للمؤسسة العسكرية أن تخوضها؛ فهي تُطالب بالانتشار وفرض الأمن في مناطق تُقابل بالنيران الحية، والتجريف، وتدمير البنية التحتية (كمشروع مياه الليطاني في مركبا)، واستهداف محيط نقاط التمركز. إنّ هذا الأسلوب الإسرائيلي يهدف إلى إحراج الجيش، وإفشال انتشاره، وإبقاء الجنوب رهينة الابتزاز الأمني المستمر.

ثانياً: الآفاق المتوقعة

١ ـ انهيار متدرّج لمسار "الإطار": في ظلّ تمسك نتنياهو برفض الانسحاب الشامل واشتراطه نزع السلاح الكامل كشرط مسبق لأيّ تراجع حقيقي، فإنّ صيغة "المناطق التجريبية" مرشحة للجمود أو الانهيار الكامل، حيث سيتعذّر على الجيش اللبناني الاستمرار في عملية انتشار تحت النار ودون أفق سيادي واضح.

٢ ـ تصاعد التوتر الميداني: مع فشل الرهانات الدبلوماسية واكتشاف زيف الوعود المرتبطة بالاتفاق الإطاري، يرجح أن يعود الميدان الجنوبي إلى مربعات التوتر العالي، خصوصاً مع استحالة عودة الأهالي إلى قراهم المدمرة وسط استمرار الخروقات والاعتداءات الإسرائيلية المنهجية.

٣ ـ أزمة ثقة داخلية: ستواجه السلطة السياسية ضغوطاً متزايدة وحالة إحراج شعبي ووطني جراء الركون إلى مسار تفاوضي ثبت أنه جرى هندسته لخدمة الأجندة الإسرائيلية البحتة، مما يعمّق أزمة الثقة بين الشارع اللبناني والمسارات الدبلوماسية المرتهنة للضغوط الغربية.

هل تُمهّد التفجيرات لـ«تهويد» الليطاني؟

لطيفة الحسيني

لماذا يُكثّف جيش الاحتلال عمليات التفجير في القرى الجنوبية؟ سؤالٌ يُطرح في ظلّ صمت السلطة الرسمية أمام ارتفاع عمليات الاعتداءات التي تنفّذ عبر الجرف والتفجير والنسف الذي يطاول البيوت والمباني في القرى الجنوبية.

إذا أردنا إحصاء عدد البلدات التي تشهد يوميًا تفجيرًا فلن نصل الى قائمة نهائية، إذ إن العمليات متواصلة على مدار الساعة، ولكن لفهم ما الذي ترمي إليه هذه العمليات المُستعرة جنوبًا، لا بدّ من الغوص في ما يعبّر عنه الصهاينة بوضوح بشأن حركتهم أو رؤيتهم للساحة الجنوبية. هل هي مجرد اعتداءات بهدف الدمار والحاق الأذى، أم أن الأمر يشمل مشروعًا أكبر وأخطر؟

"أيقظوا الشمال"

عند البحث عن خطط الاحتلال في الجنوب اللبناني يتقدّم التوجه اليميني الذي دائمًا تُردّد بعض وجوهه نيّة توسيع الحدود والاستيطان لتضمّ لبنان. أقرب الأمثلة على ذلك لم يكن تصريحًا أو تلميحًا، بل حركة على الأرض، حين قام في شباط ٢٠٢٦ عشرات من النشطاء المنتمين إلى حركة "Uri Tzafon" الاستيطانية (بالعربية تعني «أيقظوا الشمال») بخرق الحدود والدخول الى جنوب لبنان، حيث دعوا إلى إنشاء مستوطنات يهودية في المنطقة.

وقتها، حاول بعض المشاركين غرس أشجار داخل الأراضي اللبنانية في خطوة رمزية للترويج لفكرة التوسع الاستيطاني.

عقيدة الحركة هذه تقوم على إقامة مستوطنات «إسرائيلية مدنية» في جنوب لبنان، والإبقاء على الاحتلال في المنطقة، واعتبار الجنوب جزءًا ممّا تصفه بـ«الأرض التاريخية» لليهود.

كما تطرح هذه الحركة فكرة أن أمن المستوطنات الشمالية لا يمكن ضمانه عبر ترتيبات أمنية فقط، بل عبر تغيير الواقع الجغرافي والسياسي في المنطقة الحدودية.

وتستخدم بعض الأوساط المرتبطة بهذه الحركة تعبيرات مثل «الوصول إلى الليطاني» أو «جعل الليطاني حدود «إسرائيل الأمنية»، في إشارة إلى نهر الليطاني الذي يبعد عشرات الكيلومترات عن الحدود مع فلسطين المحتلة.

هذا الخطاب يستند إلى خليط من اعتبارات أمنية وأيديولوجية ودينية، إذ يرى التيار القومي الديني «الإسرائيلي» أن السيطرة على مناطق إضافية يمكن أن تشكّل «حزام حماية» للمستوطنات الشمالية، فيما يربط بعض أنصاره المنطقة بمفاهيم توراتية وتاريخية حول «أرض إسرائيل الكبرى».

"تهويد الليطاني"

صحيفة «هآرتس» نشرت في ١٩ آذار ٢٠٢٦ الفائت تقريرًا عن مشروع «تهويد الليطاني» الذي يسعى المعسكر اليميني «الإسرائيلي» إلى تحقيقه تحت غطاء الحرب عبر توسيع الحدود.

وهذا الكلام مُستقى من «مؤتمر لبنان الأول» الذي عُقد في حزيران ٢٠٢٤ في الكيان تحت عنوان «الاستيطان في جنوب لبنان سيحمي «بلدات» الجليل من حزب اللّه".

وجاء فيه، أن منظمي المؤتمر المنتمين إلى حركة «أوري شمال»، عرضوا رؤيتهم

لإقامة مستوطنات يهودية في المنطقة الواقعة بين الحدود الشمالية ونهر الليطاني، وطرحوا فكرة أن الحدود الحالية مع لبنان «مُصطنعة".

وفي المؤتمر، قال أحد المتحدثين، الدكتور حفاي بن آرتسي إن الحدود اللبنانية الحالية «مصطنعة بالكامل»، وإن الجليل يمتد حتى نهر الليطاني.

المؤتمر طرح فكرة «لبنان في الكتاب المقدس»، و«لبنان من فترة الهيكل الثاني حتى العصر الحديث»، و«الجوانب القانونية للاستيطان في لبنان»، إضافة الى نماذج استيطانية سابقة ودروس يمكن تطبيقها على جنوب لبنان.

بحسب هذا المنطق الذي يعبّر عنه اليمين «الإسرائيلي»، تشمل المنطقة المقصودة بـ«الحد الطبيعي الشمالي للجليل» في الخطاب الأيديولوجي للحركة:

* بنت جبيل
* مرجعيون
* الخيام
* القطاع الأوسط من جنوب لبنان
* المناطق الواقعة بين الحدود الحالية ونهر الليطاني.

الهوس «الإسرائيلي» بنهر الليطاني

في ٩ نيسان الفائت ٢٠٢٦، أوردت «هآرتس» تقريرًا للكاتب الصحافي موشيه غلعاد بعنوان «إعادة تمثيل النكبة: الهوس «الإسرائيلي» بنهر الليطاني»، يقول فيه إن «ما كان يُطرح لسنوات داخل أوساط صغيرة من اليمين الديني والقومي بوصفه حلمًا أيديولوجيًا، بدأ يخرج إلى العلن مع الحرب الأخيرة على لبنان. فلم يعد الحديث مقتصرًا على إقامة «منطقة عازلة» أو «حزام أمني»، بل ظهر خطاب يدعو إلى إبقاء الجيش «الإسرائيلي» داخل جنوب لبنان بصورة دائمة، تمهيدًا لإقامة وجود مدني «إسرائيلي» في المنطقة".

ويشير إلى أن «هذا الطرح يستند إلى قناعة لدى أصحابه بأن الانسحاب «الإسرائيلي» من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ كان «خطأ إستراتيجيًا»، وأن الأمن لا يتحقق إلّا عبر السيطرة الدائمة على الأرض".

غلعاد يُفرد مساحة واسعة في تقريره للحديث عن نهر الليطاني، موضحًا أن النهر تحول لدى بعض التيارات اليمينية إلى رمز سياسي وأيديولوجي أكثر منه مجرد هدف عسكري.

ويشرح غلعاد أن بعض قادة حركة «أوري تسافون» يطرحون الليطاني باعتباره الحد الشمالي الذي «كان ينبغي» أن تصل إليه «إسرائيل»، مُعتمدين على قراءات تاريخية وسياسية تعود إلى بدايات الحركة الصهيونية، حين كانت هناك مطالب بتوسيع حدود فلسطين الانتدابية شمالًا لتشمل حوض الليطاني بسبب أهميته المائية والزراعية.

"إسرائيل الكبرى".. المشروع الحاضر دائمًا

طبعًا هذا المشروع لا ينفصل بالأساس عن فكرة «إسرائيل الكبرى» التي عبّر عنها رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في آب ٢٠٢٥، حين أكد ارتباطه الشديد بـ«رؤية إسرائيل الكبرى» القائمة على التوسع واحتلال مزيد من الأراضي العربية وتهجير الفلسطينيين.

هذا المخطّط القديم تعود جذوره إلى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات الحركة الصهيونية، حين طرحت بعض الشخصيات والمنظمات الصهيونية تصورات مختلفة لحدود الدولة اليهودية المنشودة. ففي مؤتمر «السلام» في باريس عام ١٩١٩، قدّم ممثلون عن الحركة الصهيونية مذكرة اقترحت حدودًا تمتد شمالًا لتشمل أجزاء من جنوب لبنان، ولا سيما منطقة منابع المياه ونهر الليطاني، انطلاقًا من اعتبارات إستراتيجية واقتصادية مرتبطة بالموارد المائية.

مع صعود الصهيونية الدينية بعد حرب ١٩٦٧، اكتسب المفهوم بُعدًا عقائديًا. واستندت بعض الحركات الدينية والقومية إلى نصوص من «سفر التكوين» تتحدث عن الأرض الممتدة «من نهر مصر إلى النهر الكبير، نهر الفرات»، معتبرة أن هذه النصوص تمثل الوعد التوراتي لـ«بني إسرائيل".

الدولة اللبنانية لا ترى أطماعًا للعدو في الجنوب!

بالعودة الى ما يحصل في القرى الجنوبية يوميًا من تفجير ونسف لكامل المنازل والبيوت والأرزاق، يبدو جليًا أن هذا المشروع واردٌ في الأجندة العسكرية «الإسرائيلية» وله مكان في عقلية العدو، وإن كان التعبير اليوم عنه يجري عبر التذرّع بحجج أخرى كتدمير بنى تحتية لحزب اللّه وبناء حزام أمني جديد، غير أن النتيجة على الأرض تظهر أننا أمام تنفيذ علني لمشروع قضْم لأراضي الجنوبيين دون أن تلحظ الدولة اللبنانية خَطورته، إنْ في نشاطاتها وتصريحاتها، وإنْ في مفاوضاتها المباشرة مع العدو «الإسرائيلي»، فحتى الآن تتصرّف السلطة الرسمية على أن لا أطماع للعدو في الجنوب!.